

الاخر فخره بعد واختار السكاك ردا للاستعارة التبعية وان
يكون في الحروف والافعال وما يشق منها الى الاستعارة
المكنية عنها يجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنية عنها
وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنية
عنها على نحو قوله اي قول السكاك في المنية واطفارا بحيث
يجعل المنية استعارة بالكنية واطفارا الالف الهمزة
ففي قولنا نطق الحمال بكذا جعل القوم نطق استعارة
عنه قلت بقرينة الحمال والحال حقيقة فهو يجعل الحمال استعارة
بالكنية عن المشكك ونسبة النطق اليها قرينة استعارة
بالكنية وهكذا في قولهم نقرهم لهدمها يجعل الهدم
استعارة بالكنية عن المطحوم الشبيهة على سبيل التمثيل
ونسبة القرى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار
ذلك لما فيه من الضبط وتقليل الاقسام ورد ما اختاره
السكاك بانه ان قدر التبعية كنطق في نطق الحمال بكذا
حقيقة بان يرد بها معناها الحقيقية لم تكن التبعية استعارة
تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاك لانه
منه انتظام الاستعارة المصريح بها المفسرة بذكر المشبه
وارادة المشبه لان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا يتحقق

المعناه

176
لمعناه حسنا ولا عقلا بل وبما محضاً فتكون مستعارة في غير موضع
بالتحقيق فيكون مجازاً واذا لم يكن التبعية تخيلية فلم تكن
الاستعارة المكنية عنها مستلزماً للتخييلية بمعنى انها لا توجد
بدون التخييلية وذلك لان المكنية عنها قد وجدت بدون التخييلية
في مثل نطق الحمال والحال ناطقة علم هذا التقدير وذلك
اي عدم استلزام المكنية عنها للتخييلية باطل بالاتفاق وانما
الخلافا في ان التخييلية هل يستلزم المكنية عنها فعند السكاك
لا يستلزم كما في قولنا اطفار المنية الشبيهة بالريح وهذا
ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاك بقوله لا ينفك المكنية عنها
التخييلية ان التخييلية مستلزماً للمكنية عنها لا على العكس كما فهمت
نعم يمكن ان ينازع في الاتفاق على استلزام المكنية عنها للتخييلية
لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك قد صرح في المفتح
ايضا في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكنية عنها قد تكون امر
وهي كما اطفار المنية وقد يكون امر محققا كالانبات في
انبت الربيع البقل والهرم في هزم الامير الحجد الا ان هذا
لا يندفع لاعتراض عن السكاك لانه صرح في المجاز العقلي بان
نطق في نطق الحمال امر وهمي جعل قرينة للمكنية عنها و
ايضا لما يجوز وجود المكنية عنها بدون التخييلية كما في انبت